الأنباء
الاربعاء 15 يونيو 2016

وافق مجلس الأمة في جلسته الخاصة امس على مشروع القانون والاقتراحات بقوانين بشأن «المناقصات العامة» في مداولته الثانية بموافقة 40 عضوا ورفض عضو واحد، وأحاله إلى الحكومة. ويتكون القانون من 97 مادة في أحد عشر بابا موزعة على النحو التالي: الباب الأول التعاريف ونطاق تطبيق القانون، والباب الثاني هو التنظيم المؤسسي لأجهزة الشراء العام، أما الباب الثالث فهو لإجراءات الشراء وأساليب التعاقد. اما الباب الرابع فهو باب اختيار المتعاقد وتأهيل المناقصين، والباب الخامس نظم عملية طرح المناقصات وتقديم العطاءات، أما الباب السادس فيتعلق بإجراءات البت في المناقصة، وتوقيع العقد، فيما نظم الباب السابع الأوامر التغييرية. ونظم الباب الثامن النظر في الشكاوى والتظلمات، بينما نظم الباب التاسع منع تضارب المصالح والمساءلة والجزاءات، ونظم الباب العاشر العقد النموذجي، فيما نظم الباب الـ 11 الأحكام الختامية. ووافق المجلس على تعديل المادة الثانية بند3 الفقرة الثانية لتكون على النحو التالي: «مع مراعاة أحكام المادة 152 من الدستور يستثنى من أحكام هذا القانون عمليات استخراج وشراء وبيع النفط ومشتقاته والغاز ومنتجات البتروكيماويات ونقلها والخدمات التخصصية المرتبطة بحفر وصيانة الآبار النفطية وتختص بها وحدة الشراء بمؤسسة البترول الكويتية على أن تراعي في اجراءاتها أحكام هذا القانون». كما وافق المجلس على تعديل بند (ثالثا) فقرة (أ) من المادة الثانية بحيث تكون كالتالي: «يصدر مرسوم بناء على اقتراح مجلس الوزراء بتشكيل لجان متخصصة لشؤون مشتريات المواد العسكرية لكل من وزارة الدفاع ووزارة الداخلية والحرس الوطني ويحدد المرسوم هذه المواد وتشكيل اللجان وآلية وإجراءات عملها والرقابة عليها كما يسري هذا الاستثناء على مقاولات المنشآت العسكرية». ووافق المجلس أيضا على تعديل المادة 64 بحيث تكون كتالي: «لا يترتب على إرساء المناقصة وإبلاغ المناقص الفائز بها أي حق له قبل الدولة في حالة العدول عن التعاقد بقرار مسبب من مجلس الجهاز من تلقاء ذاته بعد اخذ راي الجهة صاحبة الشان أو بناء على مذكرة مسببة من الجهة صاحبة الشأن ويصدر القرار في الحالتين بأغلبية ثلثي أعضائه وفقا لأحكام هذا القانون ولا يعتبر المناقص الفائز متعاقدا إلا من تاريخ التوقيع على العقد». كما وافق المجلس باجماع الحضور على عدة تقارير للجنة حماية الاموال العامة البرلمانية واحالتها الى الحكومة، فإلى التفاصيل:

تابع الجلسة: سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل

المجلس يقرّ «المناقصات»

افتتح رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم الجلسة الخاصة أمس الثلاثاء عند الساعة الثانية عشرة والنصف وتلا الأمين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

المناقصات العامة

انتقل المجلس الى مناقشة المداولة الثانية لمشروع قانون بشأن المناقصات العامة.

● عبدالله المعيوف: استغل وجود سمو رئيس الوزراء لكي يستمع الى ما حدث امس الاول في الجلسة من ان وزير العدل لم يجب عن اسئلتي وبسأل سمو الرئيس هل هذه سياسة حكومة أم سياسة وزير؟ والأمانة العامة تقول لم تصل اي اجابات من وزير العدل وامس يقول لي «ما راح أجاوب وسوي اللي تسويه».

● فيصل الشايع (رئيس اللجنة):

هناك 11 تعديلا قدمت الى اللجنة ووافقت على 7 تعديلات فقط والمادة الثانية تمت اعادتها كما كانت قبل الاستثناء، واللجنة اعادت استثناء حفر الآبار النفطية من الخضوع الى قانون المناقصات بعد ان كان المجلس قد صوت على استثنائه في المداولة الأولى.

● د.يوسف الزلزلة: السبب في تقديم التعديل اننا نتكلم عن مجلس ادارة يختلف عن اي مجلس ادارة، طبيعة عمل لجنة المناقصات مختلف ولا نريد ان مجلس الادارة يعشعش 4 سنوات ويعرف المداخل والمخارج، ومن تجارب الحكومة والشركات مع مجلس الادارة كهذا فهناك مشاكل تواجههم في التعيينات التي قد تطول الى 8 سنوات وارجو من اللجنة ان تعود الى الرأي الاول ان يكون هناك سنتان.

● فيصل الشايع: رأي اللجنة جاء بناء على ان كل المجالس في كل الجهات تكون مدتها واحدة والاقتراح 4 سنوات غير قابل للتجديد لمدة سنتين لمدة واحدة، ونحن كلجنة نرى ما انتهت اليه اللجنة لكن القرار للمجلس.

● خلف دميثير: كان لي وجهة نظر لكن اقتنعني د.يوسف الزلزلة ولكن عندما يستمر مجلس الادارة 4 سنوات يكون نضج ولا يمنع الاستعانة بهم وبخبرتهم.

● كامل العوضي: المفروض اول مجموعة يظلون 6 سنوات.

● جمال العمر: بعض الاحيان ممثل الجهة لا يستمر بمكانه لانهم لم يجددوا له فلا بد من التعديل على القانون بان يكون النص «ممثل الجهة» وليس الشخص بنفسه.

● فيصل الشايع: تم اجراء التعديل على المادة 31 بحيث يشترط فيمن يتقدم للمناقصة ان يقدم ما يثبت ملاءته المالية وقدرته على الايفاء بشروط المناقصة وطلبات المشروع.

● جمال العمر: اذا الجهة اخلت بشروط المناقصات فالمشكلة في الشركة وهذا سوء تقييم من الجهة نفسها ويجب محاسبتها.

● د.يوسف الزلزلة: هناك سوء فهم فقد يكون رأسمال الشركة مليونا والمشروع بعشرة ملايين فهذا ليس معناه انها غير قادرة على التنفيذ، فارجو ازالة هذه الفقرة 3 من المادة 31 لانها تعوق تنفيذ المشاريع.

● خلف دميثير: مسألة التأكد من الوضع المالي شيء بسيط، من السهل ان تتأكد لجنة المناقصات من الملاءة المالية للشركات وقدرتها على التنفيذ.

● سعدون حماد: وافقنا على استبعاد حفر الآبار في المداولة الأولى فكيف تعدل اللجنة في المداولة الثانية؟!

وطالب النائب سعدون حماد وفيصل الكندري بايضاح من قدم المقترح بتعديل المادة بعد تصويت المجلس، فيما بين النائب فيصل الشايع ان الحكومة هي من تقوم بالتعديل.

الرئيس مرزوق الغانم: المجلس يتعامل الآن مع تقرير اللجنة التكميلي وتعديل المادة تم في اللجنة سواء قدم التعديل من اللجنة او الحكومة او غير ذلك.

● عدنان عبدالصمد: هذه المادة مهمة جدا وهناك ممارسات من قبل بعض الشركات التي ليس لديها ملاءة مالية تقوم بمناقصات بعشرات الملايين وقضية الملاءة المالية مهمة بل قضية تاريخ المناقصة مهمة لان هناك شركات متعثرة وتُرسى عليها المناقصات.

● د.يوسف الزلزلة: هناك بعض المناقصات مثلا شركة رأسمالها مليون وتقدمت بمناقصة تكلفتها 5 ملايين ولكن لديها ضمانات مالية من البنوك ولكن هل الشركات المتعثرة دائما تُعطى مناقصات؟!

● خليل عبدالله: الملاءة المالية شيء مهم جدا لكن من يحدد الملاءة المالية؟ هل يجوز لي كشركة ان اذهب الى لجنة المناقصات واكشف لها عن حساباتي؟

● د.يوسف العلي وزير التجارة: هناك خطأ في الصياغة، فيستبدل كلمة يتقدم بكلمة «يقدم».

مادة 54: يجوز للمجلس قبول العطاء الواحد اذا كان مطابقا للشروط ومناسبا من حيث السعر، ويعتبر العطاء وحيدا ولو قدمت معه عطاءات اخرى مخالفة للشروط، ومع ذلك يجوز للمجلس بموافقة ثلثي اعضائه الحاضرين اعادة طرح المناقصة، واذا لم يقدم غير عطاء وحيد في هذه الحالة يبحث الجهاز اسعاره ومدى ملاءمته ويبت فيه بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الحاضرين.

● الشيخ محمد العبدالله: الحكومة تطلب النظر في المادة 83 فقرة ثانيا واعادة تثبيتها في المادة 35 كفقرة ثانية وتتحدث عن آلية طرح المناقصات ثم سحب الوزير تعديله بعد بيان وجهة نظر اللجنة.

● جمال العمر: تقدمت بتعديل لكنني كنت لاهيا مع وزير الصحة على قانون المتقاعدين، كلمة غير مبررة عائمة.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الثانية للمشروع بقانون بشأن المناقصات العامة وكانت النتيجة كالتالي: موافقة 40، غير موافقة 1، امتناع 0، الحضور 41. موافقة ويحال للحكومة.

● فيصل الكندري: نشكر مقرر واعضاء اللجنة المالية ونشكر اعضاء لجنة المناقصات وعلى رأسهم الشيخ محمد العبدالله، ونطلب من الحكومة الاستعجال في تنفيذه فورا.

● د.محمد الحويلة: اشكر الاخ الرئيس على دعمك لهذا القانون الذي نحتاجه لحفظ حقوق الاطراف المناقصين والمنفذين لهذه المشاريع، ونشكر الوزير العبدالله على تبني المشروع، ونرجو ان يتم الاستعجال في لائحته التنفيذية.

● فيصل الشايع: نشكر الجميع رئيسا واعضاء المجلس وكذلك اعضاء اللجنة ومكتب المجلس وكل العاملين باللجنة وكل الشكر لجهودهم على القانون الذي اصبح فيه عدالة وشفافية.

● الشيخ محمد العبدالله: في اول اسبوع من تعييني كباحث سياسي في الامانة العامة لمجلس الوزراء، تم تكليفي بإعداد مذكرة عن مشروع القانون بالمناقصات، وكان هذا في العام 1995، والآن ولله الحمد تم اقراره، والشكر واجب لكل من ساهم في هذا الانجاز التاريخي.

الشكر واجب لكل من ساهم وعلى رأسهم الاخ رئيس المجلس مرزوق الغانم عندما كنت رئيسا للجنة المالية والآن ساهمت الاخ الرئيس بانجاز هذا القانون.

ونشكر اللجنة واعضاءها من اجل جهودهم للخروج بهذا المشروع الكبير، ونتعهد بإصدار اللائحة التنفيذية للمشروع في وقت قصير لينعكس على الاقتصاد الوطني.

تقارير لجنة حماية المال العام

انتقل المجلس الى تقارير حماية المال العام عن:

1 ـ مجمع الحرف الصغيرة.
2 ـ املاك الدولة العقارية والاوامر التغييرية والتسويات الودية بالجهات الحكومية.
3 ـ ناقلات النفط.
4 ـ هيئة التعليم التطبيقي والتدريب.
5 ـ تطور اوضاع الاموال المستثمرة.
6 ـ ملفات قضايا المال العام.

● د.يوسف الزلزلة: اقترح ان يشرح المقرر التقارير وتحال مباشرة الى الحكومة ومن ثم ندخل في الميزانيات.

موافقة عامة.

د.عبدالله الطريجي: اول تقرير بالدراسة التي اعدها ديوان المحاسبة عن عقد قسيمة لمجمع الحرف وأحيل من رئيس مجلس الامة السابق بتاريخ 2006.

بالنسبة لهذا الموضوع انتهى بصدور حكم بفسخ العقد بين هيئة الصناعة وشركة الوسيلة والموضوع انتهى وهناك عدد من التوصيات.

وثاني تقرير بشأن أملاك الدولة وانتهينا منه وبه توصيات وثالث تقرير بشأن ناقلات النفط وبه ايضا توصيات التقرير الرابع يتعلق بالحساب الختامي لهيئة التطبيقي لعدم تحصيل المستحقات على بعض المعاهد واصدرت اللجنة توصيات ونتمنى ان تلتزم الحكومة بالتوصيات.

التقرير الخامس: عن تطور الاوضاع المستثمرة في ضوء ملاحظات ديوان المحاسبة منذ 2010 وخرجنا بعدد من التوصيات ونتمنى من وزير المالية ان تكون التوصيات محل اهتمام.

التقرير السادس: ملفات قضايا المال العام وتوضيح عدد القضايا والتوصيات التي انتهت اليها اللجنة واتفقنا على تزويد اللجنة بالبيانات ونتمنى من الوزير الاهتمام بالتوصيات.

وكل هذه التقارير منذ عام 2004 وأسجل شكري لجميع اعضاء اللجنة واعضاء مكتب اللجنة ونشكر الوزراء على تعاونهم مع اللجنة.

● سيف العازمي: أشكر الإخوان على حل جميع القضايا منذ 2004 و2005 وأنجز المجلس جميع المعاملات التي تتعلق بالمال العام وأحلنا قضايا الديزل وشل الى النيابة وسنعاهد الشعب بان نكون عند حسن ظنه وسنحيل جميع القضايا الى المال العام ونعدكم بأنه خلال هذا الصيف لتسكير ملف الحيازات الزراعية.

الرئيس مرزوق الغانم: هل يوافق المجلس على ما انتهت اليه اللجنة في تقاريرها؟!

(موافقة عامة)

تقارير لجنة الميزانيات

انتقل المجلس الى مناقشة تقارير لجنة الميزانيات بشأن الآتي:

وتفاصيلها كالتالي:

● عدنان عبدالصمد: الأخ رئيس المجلس، باسمي ونيابة عن اخواني اعضاء اللجنة أتقدم بالشكر لرئيس المجلس لما لمسناه من دعم متواصل للجنة ونشكركم على الثقة التي أوليتموها شخصيا وأشكر اعضاء اللجنة وجهودهم والمتمثلة في عقد 73 اجتماعا مكتمل النصاب اضافة الى 8 اجتماعات فرعية وأشكر المكتب الفني من مستشارين، واعضاء المكتب ابناؤكم الذين يستحقون منكم كل الثناء رغم تأخر الحكومة في إرسال بعض الميزانيات لم تصل الى الآن، أبناؤكم الشباب هم نوار الرمضان وعبدالعزيز المري وبدرية العتيبي ويوسف عبدالمنعم.

ونشكر المستشارين ورئيس مساعد قطاع اللجان لما لها من جهد في اعداد التقارير.

لقد حتم علينا انخفاض اسعار النفط والعجز الذي قدر بـ 12 مليار دينار فكنا نسعى جاهدين لترشيد اكثر في الميزانية لكن وجدنا انها لا تعكس ما نبه إليه سمو الأمير حيث ان التقديرات لم تكن في مستوى الطموح لعدم تعاون بعض الجهات الحكومية.

ولقد حرصنا على ان نبين في كل تقرير المآخذ والملاحظات التي تمت دراستها بشكل مستفيض على ضوء تقارير ديوان المحاسبة.

لقد حرصنا في اللجنة بدلا من الغرق على أن نسعى لاستكشاف وتفعيل الرقابة المرنة التي لا تعطل الاعمال واستكمالا للجلسة التاريخية الأولى التي اتت أكلها

الغانم يعزي نظيرته الإماراتية

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ببرقية الى رئيسة المجلس الوطني الاتحادي د.أمل القبيسي عبر فيها عن خالص العزاء وصادق المواساة باستشهاد طيار ومساعده من سلاح الجو الإماراتي لدى سقوط مروحيتهما التي كانت تشارك في عملية (اعادة الأمل) في اليمن. وقال الغانم في برقيته «نسأل الله تعالى ان يتغمد الشهيدين بواسع رحمته وأن يلهم ذويهما ومحبيهما والشعب الإماراتي الشقيق الصبر والسلوان».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ونائبه مبارك الخرينج وأمين السر م.عادل الخرافي وعدنان عبدالصمد ود. علي العمير على المنصة وتبدو الأمانة العامة (هاني الشمري)

الشيخ محمد الخالد مع حمدان العازمي وعلي الخميس

الشيخ خالد الجراح وعلي الخميس

الغانم: الكويتيون شعبا وقيادة قالوا كلمتهم في وجه الإرهاب

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان الشعب الكويتي ضرب في كل المحطات والمفاصل التاريخية التي شكلت تحديا لكيان الوطن أروع الأمثلة على تلاحمه وتماسكه ووقوفه صفا واحدا خلف قيادته السياسية. وقال الغانم في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الأولى للتفجير الإرهابي الذي ضرب مسجد الإمام الصادق وأسفر عن سقوط 27 شهيدا «لازلنا وبعد عام كامل نتذكر الوقفة البطولية الاستثنائية للشعب الكويتي العظيم ولا زالت أصداء كلمة «هذولا عيالي» التي أطلقها صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، حفظه الله، من موقع الحدث ترن أصداءها في مسامع كل العالم». وأضاف الغانم: «لقد أراد الإرهاب الأسود ان يجعلها فتنة وفرقة، فإذا بها ملحمة كويتية وتجلٍّ وطني جسده الكويتيون صغارا وكبارا، رجالا ونساء، شعبا وقيادة». وقال الغانم في تصريحه: «لقد قال الشعب الكويتي كلمته في التاسع من رمضان الماضي مدوية منذ اللحظة الأولى من الهجوم الارهابي الغادر والبشع مرورا بتشييع شهدائنا في المقبرة والصلاة عليهم انتهاء بمشهد العزاء المهيب الذي أقيم في مسجد الدولة الكبير بحضور كل الكويتيين وعلى رأسهم صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد وأعضاء مجلس الامة والحكومة وكل الكويتيين من مختلف الاطياف والاجناس والاعمار». وقال الغانم: «ونحن في مثل هذا اليوم(أمس) وبمناسبة الذكرى الاولى للتفجير الدامي لمسجد الإمام الصادق ندعو الباري جلت قدرته ان يتغمد شهداء الكويت بواسع رحمته وغامر لطفه، وأن يلهم ذويهم ومحبيهم والشعب الكويتي الصبر والسلوان».

الشيخ سلمان الحمود خلال الجلسة

خليل الصالح يقيم حفل استقبال اليوم الأربعاء في القادسية

يقيم النائب خليل الصالح اليوم الأربعاء الموافق 15 يونيو الجاري حفل استقبال بمناسبة شهر رمضان المبارك وعودته من رحلة العلاج، وذلك في صالة منطقة القادسية الساعة الثامنة والنصف مساء، والدعوة عامة للرجال.

خليل الصالح

الشيخ محمد الخالد محاطا ببعض النواب

جانب من جلسة أمس

الأنباء
الاربعاء 15 يونيو 2016

الشيخ صباح الخالد والشيخ سلمان الحمود ويعقوب الصانع وكامل العوضي

سمو رئيس الوزراء والنائب الأول يهمان بدخول القاعة

سمو الشيخ جابر المبارك يستمع لحديث الشيخ محمد العبدالله بحضور الشيخ صباح الخالد

إقرار ميزانيات «الائتمان» و«المركزي» و«السكنية» و«الزكاة» و«الطرق» و«التأمينات»

الشيخ خالد الجراح ود. علي العبيدي وعلي الخميس

صالح عاشور يحمل أوراقه

احمد القضيبي ومبارك الحريص وراكان النصف

من حيث تصويب الملاحظات فإنه بدعم من رئيس المجلس فإنه جار التنسيق مع الرئيس لعقد الجلسة الثانية تتمة للإنجاز الذي تم في الجلسة الأولى، وذلك لتدارس سبل تقليل الروتين الحكومي وتبسيط اجراءات الدورة المستندية واضافة لاقتراح لجنة برلمانية مشتركة لتبني ربط مخرجات التعليم مع سوق العمل كل ميزانية بها ملخص وهناك ملف يشمل كل ملخصات التقارير وأتوجه لكم ولجميع الأعضاء بالشكر والتقدير املا ان نكون على قدر المسؤولية التي حملتمونا إياها.

● الرئيس مرزوق الغانم: نشكرك الأخ عدنان عبدالصمد ونشكر كل اعضاء اللجنة على كل ما بذلتموه من جهد.

● د.يوسف الزلزلة: هناك مجموعة من الامور المرتبطة بعمل اللجنة ونشكر اللجنة على هذا الجهد الرائع وبنك الائتمان مع انها جهة تخدم الكثير من الشباب الا انه من الواضح ان المرأة الكويتية لم تأخذ حقوقها كاملة فيما يخص السكن وهناك مشاكل تعاني منها المرأة وأتمنى ان يقدم وزير الاسكان مشاريع حكومية لحل قضية اسكان المرأة.

وميزانية بنك الكويت المركزي من المفترض أن تكون جهة تساعد البنوك على حل مشاكلها مع المتعثرين وهناك شركات ومواطنون لديهم ديون عند البنوك اتمنى من البنك المركزي والوزير ان يعطي توجيهاته بأنه اذا كان هناك متعثرون ماليا فهناك بند يتيح للبنوك التعامل مع المديونيات فيساعد البنك ويساعد المدينين.

وهناك درجات اعطيت للجهات لتعيين الكويتيين لكن تمر سنوات ولا يتم تعيين كويتيين وتمر الميزانية دون ان يتم تعيين.

وأغلب مستشاري الجامعات الحكومية غير كويتيين فنرجو التأكيد على تعيين مستشارين في الجهات الحكومية.

● د.خليل عبدالله: عندما نتكلم عن العجز في الميزانية ومحاولة تقليله فنحن للأسف نعتمد على جزء واحد أو مورد واحد وعندما نتحدث عن مصادر الدخل فالحكومة تقف مكتوفة الايدي لأنها عاجزة عن ايجاد بدائل للدخل حتى لا نتورط في الميزانية ومن المسؤول عن استشراف المستقبل في الكويت للعشرين سنة القادمة؟ فهو مسؤولية جهاز في الدولة هل هو المجلس الأعلى للتخطيط؟ لا.

● جمال العمر: الحكومة تقر هيئات وثاني يوم تدمجهم وبعد المناقشة نقر الميزانية وندفع فلوس وخلاص، هل هذا تبرئة ذمة؟! الكل عارف أن هناك عجزا بسبب التعيينات والادارة السيئة والبيروقراطية والروتين.

المشكلة ليست بالهيئات ولكن بالأشخاص، لماذا لا تكون هناك محاسبة على عدم تعيين الكويتيين؟ ولماذا لا يتم تعيين وتسكين درجات الكويتيين؟! الحكومة تعين ما تشاء ولا نريد المحاسبة ولا نجرؤ على المحاسبة وفي النهاية لا نستطيع عدم إقرار الميزانية.

● عادل الخرافي: نحن الدولة الوحيدة المتميزة في الرعاية السكنية للمواطنين لكن الى متى هذا الروتين أين الإبداع؟! يجب أن نضع في الاعتبار في المدن الجديدة حجم البيت وارتفاعه والعودة لبيت الحمولة أمر جيد.

هيئة الإسكان تحتاج إلى دعم وهناك أفكار جديدة لكن لا احد يستخدمها.

هيئة الطرق هذه ثاني سنة لم تأخذ دورها لأن هناك أقطابا لا تريد اعطاء للهيئة دورها، نحن وضعنا احتياجاتها من خلال أرقام فلكية لا تعبر عن الواقع. وكثير من هذه الأموال العامة تذهب بغير جدوى بسبب عدم التنسيق بين وزارات وجهات الدولة.

التأمينات لديها 300 وظيفة وأهدرتها بسبب سوء التنظيم في الوقت الذي يعاني منه أولادنا من البطالة وآن الأوان أن تقدم الحكومة مفهوما جديدا للموازنة وهناك إدارات تتشابه وآن الأوان أن تدمجها مع بعضها البعض.

● سعدون حماد: العجز الاكتواري الاخير في التأمينات يقولون اذا رحنا للطريقة المغلقة تؤدي إلى عجز الميزانية مليار دينار وإذا استخدمنا الطريقة المفتوحة تؤدي إلى أرباح 6 مليارات فلماذا نذهب الى الطريقة المغلقة ولماذا عوائد التأمينات 5٪ وأقل شركة 10٪ ووضعوا 10 مليارات في البنوك ولم يحددوا في أي بنك. الهيئة العاة للطرق نلاحظ ان وزارة الاشغال تتمسك بأن تكون مشاريع الطرق لديها فلماذا يتمسك وزير الاشغال بمشاريع الطرق؟! مشاريع الاسكان 45 مشروعا و11 مشروعا فقط نسبة الانجاز بتكلفة 4 مليارات دينار ولم يصرف منها إلا 16٪.

● عدنان عبدالصمد: بالنسبة للعجز الاكتواري المغلق لا يأخذ الداخلين الى سوق العمل والعكس من العجزالاكتواري المفتوح وهذه وذاك لم نقتنع بها وعلى وزارة المالية ان تستعين بالعجز الاكتواري الدقيق وتعطي لنا ما هو الصحيح هل المغلق أو المفتوح، هناك بنكان تضع فيهما مؤسسة التأمينات الاجتماعية واللطيف ان احد البنوك رئيس البنك هو مدير مؤسسة التأمينات السابق ومودع بالبنك مليار دينار وأوصينا بتوزيع اموال التأمينات على جميع البنوك بالتساوي.

● سعدون حماد: هل بلغوكم بحجم المبالغ التي استولى عليها مدير عام التأمينات السابق؟! وهناك من التأمينات 300 وظيفة شاغرة.

● عبدالله الطريجي: اتمنى من رئيس اللجنة ان يحظى جميع العاملين بمكتب اللجنة بالتكريم.

هناك سوء ادارة في اكثر من مؤسسة في الدولة وعندما نجد هذا الكم ن المخالفات نعرف ان سوء الادارة هو سبب رئيسي، وعدم وجود محاسبة، عندما اقررنا قانون المحاكمات التأديبية لا بد من تفعيله.

ونتمنى ان تفعل الحكومة ملاحظة تعيين الكويتيين.

● حمدان العازمي: هناك مشكلة بالكاش بالتأمينات والمدير العام اذا مو قادر وعنده كاش ومع ذلك عنده عجز، وهل التأمينات حققت ارباحا ام لديها عجز، ونحن لم نتعظ من السرقة في التأمينات وكانت عن طريق العمولات ومع الاسف رئيس التأمينات المفترض لا يعاد للمنصب لانه لا يملك القدرة على الادارة والحكومة تقول ما كان راضي ويفترض لا يتسلم مدير هيئة والحكومة تفتت وتشتت المجتمع.

● ياسر أبل (وزير الاسكان): هناك احدى الملاحظات قالوها الاخوان هو القبول بمخططات غير آمنة واوضح ان هذه الملاحظة تعطي انطباعا غير صحيح عن عمل المؤسسة، والمؤسسة قامت بكل الاجراءات التي تشرف على المخططات وتبين ان هناك 4 مخططات من أصل 20 مخططا وهي فقط غير آمنة.

● عدنان عبدالصمد: هذا تقرير ديوان المحاسبة وردودكم توصلوها الى الديوان ليعدل تقريره والمؤسسة بها جهات استشارية افضل من المكاتب الاستشارية الاخرى.

● ياسر أبل (وزير الاسكان): رد المؤسسة موجود بتقرير ديوان المحاسبة وانما الملاحظة تعطي انطباعا غير سليم والمؤسسة بحاجة الى تطوير كبير من الناحية الادارية وهذا ما نعمل عليه.

● وزير المالية انس الصالح: نشكر لجنة الميزانيات ونشكر كل الجهات المالية المعنية بالميزانيات وفيما اثير عن ميزانية مؤسسة التأمينات، نشير الى:

وزارة المالية كلفت جهة اكتوارية عالمية متخصصة لدراسة العجز الاكتواري وافضل السبل لتقييمه.

وهناك حجم سيولة كبير في المؤسسة والاداء المالي على السيولة تكون عوائدها منخفضة لكن سياسة التأمينات تستدعي وجود نسبة سيولة عالية.

وقمت بمخاطبة النائب العام اذا كان هناك اي علاقة بالموظفين في المؤسسة اقرباء المدير العام السابق والنائب العام خاطبنا بعدم وجود اي علاقة.

● حمدان العازمي: مع احترامنا وتقديرنا لوزير المالية لكن لم يتعهد بشيء لكن يفترض ان يتعهد بشيء.

1 ـ وجرى التصويت على الحساب الختامي وميزانية بنك الائتمان الكويتي وكانت النتيجة كالآتي:

حيث قدرت الإيرادات 88 مليونا و500 ألف والمصروفات 45 مليونا و900 ألف.

موافقة 37، عدم موافقة 1، الحضور 38، موافقة وتحال إلى الحكومة بالتوصيات.

2 ـ بنك الكويت المركزي: أولا: الميزانية.

ـ الإيرادات 70 مليونا و585 ألف دينار.

ـ المصروفات 50 مليونا و834 ألف دينار.

ـ صافي الربح 19 مليونا و50 ألفا تضاف إلى الاحتياطي العام.

وجرى التصويت نداء بالاسم على مشروعي الحساب الختامي وميزانية بنك الكويت المركزي وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 42، الحضور 42 موافقة ويحال إلى الحكومة بالتوصيات.

3 ـ مؤسسة الرعاية السكنية أولا، الميزانية:

ـ الايرادات مليونان و410 آلاف دينار.

ـ المصروفات 352 مليونا و357 ألفا.

ـ زيادة المصروفات عن الإيرادات 349 و947 ألف دينار وتغطي من ميزانية الايرادات والوزارات 2017/2016.

وجرى التصويت على مشروعي القانون بالحساب الختامي والميزانية لمؤسسة الرعاية السكنية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 40، عدم موافقة 2، الحضور 42 موافقة ويحال إلى الحكومة بالتوصيات.

4 ـ ميزانية بيت الزكاة:

ـ الإيرادات 114 ألف دينار.

ـ المصروفات 23 مليون دينار و609 آلاف دينار.

ـ زيادة المصروفات عن الايرادات 23 مليونا و495 ألف دينار.

وجرى التصويت على مشروعي الحساب الختامي وميزانية بيت الزكاة وجاءت النتيجة كالتالي:

موافقة 39، عدم موافقة 2، الحضور 41 موافقة ويحال للحكومة بالتوصيات الواردة بالتقرير.

5 ـ الهيئة العامة للطرق والنقل البري:

ـ الايرادات 1000 دينار.

ـ المصروفات 5 ملايين و91 ألف دينار.

ـ ناتج الاعمال 5 ملايين و90 ألف دينار. وجرى التصويت على الميزانية لهيئة الطرق وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 40، عدم موافقة 1،الحضور 41 موافقة ويحال للحكومة بالتوصيات الواردة

6 ـ مؤسسة التأمينات الاجتماعية

ـ الايرادات 4 مليارات و624 مليونا و316 ألف دينار

ـ المصروفات 2 مليار و777 مليونا و786 ألف دينار

ـ زيادة الايرادات عن المصروفات مليار و846 مليونا و530 الفا

وجرى التصويت على المشروعين بالحساب الختامي والميزانية وكانت النتيجة كالتالي:

موافقة 38، عدم موافقة 3، امتناع 0، الحضور 41. موافقة ويحال الى الحكومة بالتوصيات الواردة بالتقرير.

الرئيس مرزوق الغانم: ترفع الجلسة ليوم غد الساعة الثانية عشرة ظهرا.

كلمة لاري بعد إقرار قانون المناقصات

في ختام اقرار قانون المناقصات الجديد، فإنني أود ان اسجل للتاريخ قصة هذا الانجاز المهم والنوعي وان ادون اسماء من ساهم به، ففي سنة 1986 بدأت المحاولة الاولى للحكومة لتعديل قانون المناقصات رقم 37 لسنة 1964، ولم تستمر نظرا لحل المجلس في نفس السنة، وفي سنة 1996 اعادت الحكومة المحاولة بعد التحرير لتعديل القانون وصدر المرسوم رقم 2000/64 باحالة مشروع القانون الى مجلس الامة (وكان يتكون من 40 مادة) والذي تم استرداده من قبل الحكومة بعد ذلك.

ومن سنة 2000 الى 2008 تمت مراجعة مشروع القانون من قبل عدة لجان. وفي عام 2008 تم تشكيل لجنة لاعادة النظر بمشروع القانون وقدم المشروع المعدل من 65 مادة وتم تداول هذه المواد بين الجهات الحكومية ذات الصلة. وتم تقديم مرسوم رقم 145 لسنة 2010 لمشروع قانون جديد للمناقصات يتكون من 50 مادة، وجرى بعدها تداول ودراسة المشروع وتم ايضا تقديم عدة مقترحات الى مجلس الامة الموقر ومنه مقترحي الشامل الاخير، وبعد ذلك وبعد هذه الجهود الكبيرة والتي استمرت 30 سنة تم اليوم بحمد الله صدور هذا القانون الذي سيشكل نقلة نوعية في الاسراع بانجاز وترسية المناقصات وبمزيد من الشفافية والعدالة. ولابد من تسجيل اسماء كل من ساهم في انجاز هذا القانون وهم:

● مرزوق علي الغانم رئيس مجلس الأمة حاليا ورئيس اللجنة المالية في 2012 وكنت مقررا للجنة وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والشيخ محمد العبدالله وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وهند الصبيح وزيرة التخطيط وانس الصالح وزير المالية، وفيصل الحجي والوزراء المعنيون بالسابق ورئيس اللجنة المالية فيصل الشايع ومقرر اللجنة المالية محمد الجبري واعضاء اللجنة جميعا، والمستشار فيصل الغريب امين سر اللجنة وفواز العدواني مدير الادارة القانونية ومحمد قرني المستشار بالمناقصات ونايف المعوشرجي امين سر وبعدها رئيس لجنة المناقصات وامناء السر السابقون في لجنة المناقصات السادة: حمد الرميح، سليمان البريه، د.عادل الزامل الذي كان له دور فعال في اعطاء الاستشارات في المقترح الاخير ونسجل الدور المهم للامانة العامة لمجلس الأمة واحلام القلاف مساعد رئيس قطاع اللجان، ود.عزيزة الشريف مستشارة اللجنة المالية ود.هالة الحميدي مدير مكتب اللجنة المالية والاخوات من فريق اللجنة المالية وزينب الزنكوي وامل الملا وكل من قدم مقترحات او تعديلات من السادة الاعضاء سواء في المجلس الحالي او المجالس السابقة.

صالح عاشور وكامل العوضي

د. احمد مطيع ود. خليل عبدالله في حديث مع بعض النواب

جانب آخر من الجلسة